الأنباء
الجمعة 10 فبراير 2017

أوصت بتوزيع 35٪ نقداً.. و53 مليون دينار الإيرادات التشغيلية

«الجزيرة»: 11 مليون دينار أرباح 2016

أعلنت شركة طيران الجزيرة أمس عن نتائجها المالية لعام 2016، محققة أرباحا بلغت 10,8 ملايين دينار، منخفضة 29,8٪ عن عام 2015.

وقالت الشركة انها حققت ايرادات تشغيلية 52,8 مليون دينار منخفضة 10٪ عن 2015، كما بلغت الأرباح التشغيلية 8,8 ملايين دينار بانخفاض 35,3٪ عن عام 2015. في حين نما عدد الركاب على طيران الجزيرة 0,3٪، بينما بلغت نسبة الالتزام بجدول مواعيد السفر 94٪.

وأوصى مجلس ادارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن السنة المالية 2016 بنسبة 35٪ من القيمة الاسمية للسهم بقيمة اجمالية تبلغ 7 ملايين دينار.

وفي هذا الاطار، قال رئيس مجلس ادارة شركة طيران الجزيرة مروان بودي: «يسرني أن أعلن للمساهمين أن الشركة حققت أربحا للسنة السادسة على التوالي، وذلك على الرغم من التباطؤ الاقتصادي والاستمرار في الزيادة المفرطة في عدد المقاعد على الخطوط التي نخدمها، ما شكل ضغطا على معدل العائد على المقعد والذي أدى الى الانخفاض في ربحية الشركة بنسبة 29,8٪ عن العام الماضي على الرغم من الزيادة الطفيفة في عدد المسافرين، ومع ذلك، فإن الشركة اليوم تتمتع بميزانية قوية تخلو من الالتزامات البنكية وغنية بالسيولة، ما يجعلها من أقوى الميزانيات في القطاع».

مروان بودي

بودي: نتمتع بميزانية قوية تخلو من الالتزامات البنكية

وأضاف: «ان الاستثمارات في المرافق الأرضية التي قمنا بها مؤخرا، ومن أبرزها مبنى الركاب الخاص بمسافري طيران الجزيرة والذي سيبدأ باستقبال المسافرين نهاية العام الحالي، ستعمل على جذب المزيد من المسافرين وستشكل حلا جذريا لمشكلة الزحمة في مطار الكويت الدولي، وستنقل الشركة الى مرحلة جديدة من الأداء».

وذكر بودي ان طيران الجزيرة تبنت في الأعوام السابقة استراتيجية مكونة من شقين، أولهما الاستمرار في زيادة الكفاءة التشغيلية للشركة وتقليص الوقت الزمني لجميع مراحل السفر، وثانيهما ايجاد حلول للعقبات التي يواجهها المسافرون في مطار الكويت الدولي والناتجة عن النمو السريع في قطاع السفر على مدى السنوات العشر الأخيرة، ما أدى الى ضغط مستمر على مرافق مطار الكويت الدولي، لذا أخذت الشركة هذه الحاجة وحولتها الى احدى الفرص التي تتجه للاستثمار فيها، وكان أول هذه الاستثمارات اطلاق 4 بوابات حصرية لخدمة مسافري طيران الجزيرة في مطار الكويت الدولي في يونيو 2014. وفي العامين 2015 و2016 استمرت الشركة في اطلاق الحلول لرفع الكفاءة التشغيلية للشركة واستقطاب شريحة أكبر من المسافرين، حيث تم اطلاق خدمة «بارك آند فلاي» لتسجيل الدخول بعيدا عن زحمة المطار وتوفير خدمة مواقف السيارات فيها أيضا، كما تم اطلاق قاعة خاصة بمسافري درجة الأعمال تبعد خطوات قليلة عن بوابات الطائرة، وكل ذلك بهدف تسهيل رحلة المسافر والسعي الى تخليص جميع اجراءات السفر بأقل من 30 دقيقة. واستمرارا في هذه الاستراتيجية، ستواصل طيران الجزيرة خلال العام 2017 في تذليل عقبات السفر وتسهيل الاجراءات للمغادرين والقادمين من خلال مبنى الركاب الجديد الخاص بركابها والذي سيتم من خلاله انهاء جميع اجراءات السفر من لحظة النزول من السيارة الى لحظة دخول بوابة الطائرة في فترة زمنية لا تتجاوز 15 دقيقة وذلك بفضل التصميم العصري والمتطور لكل من مبنى مواقف السيارات ومبنى الركاب من قبل الشركة وتوظيف أحدث وسائل التكنولوجيا فيه بهدف تسهيل وتسريع اجراءات السفر، وكذلك سهولة اجراءات الوصول والجمارك والخروج من المطار.

وتابع: ان ما يجعل من هذه المرحلة نقلة نوعية فعلية ذات أثر ايجابي ملموس من قبل المسافرين هو أن المبنى قد تم تصميمه ليكون «مبنى ركاب ذكيا» يوفر عملية تسجيل سهلة وسريعة وخالية من الازدحام عن طريق تخليص اجراءات السفر الكترونيا. بالاضافة الى خدمة موافاة المسافرين على هاتفهم النقال الخاص بآخر التحديثات وعلى مدار الساعة لكل ما يتعلق بالرحلة ومواعيدها وأرقام البوابات وغيرها من الخدمات وذلك من خلال تكنولوجيا ذكية متقدمة تربط المبنى الجديد بالهواتف النقالة للمسافرين لاتمام رحلتهم بكل سلاسة.

وكذلك فإن مبنى الركاب الجديد سيكون موصولا مباشرة بمبنى مواقف السيارات متعدد الأدوار، ما يوفر الوقت والجهد ويكفل انتقالا سريعا من السيارة الى بوابة الطائرة مباشرة دون المرور بأي زحمة خارجية، وستتوافر أيضا خدمة ركن السيارات في حال المغادرة سواء في المواقف الطويلة أو القصيرة المدى التابعة لمبنى الركاب الجديد، بالاضافة الى ذلك ستتوافر في حال القدوم خدمة نقل الأمتعة وتوصيلها الى المنزل مباشرة للتخفيف من عناء الانتظار ورفع مستوى الخدمات التي تسبق وتلي الرحلة الجوية.

أبرز نتائج 2016

52,8 مليون دينار	الايرادات التشغيلية منخفضة 10٪
8,8 ملايين دينار	الأرباح التشغيلية بانخفاض 35,3٪
10,8 ملايين دينار	الأرباح الصافية منخفضة 29,8٪
0,3٪	نمواً في عدد الركاب
94٪	الالتزام بجدول مواعيد السفر

«منا القابضة» غير متفائلة بالنتائج المالية المقبلة بسبب سعر الجنيه المصري

يوسف لازم

قال رئيس مجلس إدارة منا القابضة احمد الخضري ان مجلس إدارة الشركة يطمح الى تحقيق الشركة خلال الميزانية المقبلة 2016 رغبة وطموحات المساهمين رغم وجود عدة عراقيل تبعدها عن تحقيق ذلك في مقدمتها أسعار عملة الجنيه المصري وما آلت اليه في الفترة الاخيرة والتي ستنعكس على البيانات المالية لما للشركة من تعاملات مع السوق المصري.

حيث بلغ مجمل ربح الأنشطة التشغيلية خلال السنة المالية المنتهية 2015 مبلغ 151 ألف دينار، بالاضافة الى رد مخصص ديون مشكوك في تحصيلها لم يعد له ضرورة بمبلغ 2,271 ألف دينار ليبلغ بذلك نسبة مجمل الربح الى الإيرادات التشغيلية خلال السنة المالية المنتهية في 2015 نسبة 24٪ (15٪ في 2014).

احمد الخضري

«العمومية» توافق على إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية ومراقبي الحسابات

وأضاف الخضري خلال الجمعية العمومية العادية للشركة بنسبة حضور 75٪ انه بلغت المصاريف العمومية والإدارية خلال 2015 مبلغ 237 ألف دينار مقارنة بمبلغ 105 آلاف دينار كما في 2014 وذلك بزيادة قدرها 131 ألف دينار.

وأوضح الخضري ان الشركة حققت أرباحا من استثماراتها بلغت 14,6 مليون دينار، وذلك مقابل تحقيق أرباح على استثماراتها بلغت 521 ألف دينار خلال السنة المنتهية 2014.

أما عن نتائج الشركات الزميلة، قال الخضري ان إجمالي قيمة الاستثمار بالشركات الزميلة بلغت 8,8 ملايين دينار كما في 2015 مقارنة بـ 24,8 مليون دينار عن 2014، حيث حققت إحدى الشركات الزميلة لخسائر خلال عام 2015 وقد انعكس تأثير ذلك على البيانات المالية.

وعن أثر الخسائر على حقوق ملكية الشركة، نوه الخضري الى انه بلغت إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم خلال السنة المالية 2015 مبلغ 87,7 مليون دينار، وذلك مقارنة بمبلغ 106,3 ملايين دينار للسنة المالية 2014، ومن واقع ما سبق فإن قيمة السهم الدفترية بلغت في 2015 بما يقارب 133 فلسا مقارنة بـ 161 فلسا للسنة المالية 2014.

ووافقت الجمعية العمومية العادية على كل جدول الأعمال المكون من 9 بنود، كان أهمها إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية ومراقبي الحسابات وسماع تقرير المخالفات والجزاءات من الجهات الرقابية.

استحداث فرق عمل جديدة لأول مرة

«نفط الكويت»: تعيين 3 مديرين جدد و7 رؤساء فرق

أحمد مغربي

أصدرت شركة نفط الكويت تعميما امس بإجراء تغييرات تنظيمية اعتبارا من يوم الاحد المقبل، واشتمل التعميم الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه على تعيين 3 مديرين جدد بالإضافة الى تعيين 7 رؤساء فرق في مختلف مديريات الشركة.

وقامت «نفط الكويت» باستحداث فرق عمل جديدة ونقل فرق اخرى لتسهيل آلية العمل في الشركة خلال الفترة المقبلة. وجاء في التعميم نقل فريق عمل التدقيق والعلاقات البرلمانية من مجموعة مساندة الإدارة إلى مجموعة مكتب الرئيس التنفيذي واستمرار عارف احمد الاحمد رئيسا لفريق عمل التدقيق والعلاقات البرلمانية.

وفي مديرية «غرب الكويت» تم تعيين عبدالكريم حجر المطيري رئيسا لفريق الخدمات الفنية للتصدير.

وتعيين شجاع محمد العتيبي رئيسا لفريق عمل صيانة التصدير.

أما مجموعة الخدمات المساندة لعمليات التصدير وعمليات البحرية، فتم تعيين محمد عبدالله التميمي رئيسا لفريق عمل مساندة الصيانة والاعتمادية للتصدير.

وفي مجموعة العمليات «غرب الكويت» تم تعيين جرمان عبدالله المطيري رئيسا لفريق عمل الصيانة «غرب الكويت».

وفي مديرية «شمال الكويت» تمت إعادة تسمية فريق عمل الصيانة «شمال الكويت» ليصبح فريق عمل الصيانة «الروضتين»، واستمر عبدالله عبدالرحمن الصالح رئيسا لفريق عمل الصيانة «الروضتين».

عليان العنزي مديراً لمجموعة العمليات «النفط الثقيل»

وتم استحداث فريق عمل الصيانة «الصابرية/ بحرة» وأصبح اسامة سحيم الدبوس رئيسا للفريق.

أما مجموعة العمليات «النفط الثقيل» فقد اصبح عليان حسين العنزي مديرا لمجموعة العمليات «النفط الثقيل». وفي مديرية الاستكشاف والغاز تم تعيين مبارك دغيمان المطيري مديرا لمجموعة تطوير حقول الغاز. وفي فريق عمل تطوير حقول الغاز الجوراسية سيتم تعيين رئيس فريق لاحقا.

وفي مجموعة عمليات مساندة الغاز تم تعيين فلاح عبيد شلوان رئيسا لفريق عمل مساندة الصيانة والاعتمادية (للغاز). وفي مديرية الخدمات المشتركة تم تعيين مصلح بداح العتيبي مديرا لمجموعة مساندة الإدارة.

مساهمو الشركة للخضري: أين نذهب؟

انتظر عدد من صغار المساهمين مجلس إدارة الشركة الى حين انتهاء الجمعية العمومية والمصادقة على جدول الأعمال، ليسألوا عن وضع الشركة وما إذا كانت ما زالت هناك آمال ليروا أموالهم مرة أخرى ام انهم سيورثونها إلى الأجيال القادمة من أبنائهم، بعد ان تقطعت بهم سبل محاولة بيع أسهمهم بسبب إيقاف الشركة عن التداول وشطبها من تعاملات البورصة؟. ليرد رئيس مجلس الإدارة احمد الخضري ان المشكلة يعيشها جميع المساهمين ولا حلول حاليا سوى سوق الجت او الانتظار، فعمل مجلس الإدارة يحتاج الى نفس طويل لنخرج من الأزمة الحالية، خصوصا ان الشركة وصلت لمراحل متقدمة في ان تنهض من جديد، لذلك بالنسبة للمساهمين، أما البيع في سوق الجت او الانتظار مرجحا الانتظار لمن لا يحتاج أموال الأسهم في الوقت الراهن.

5 فرص أمام دول الخليج للعودة إلى معدلات النمو السابقة

محمود عيسى

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الإقليمي عدم الاستقرار في الاقتصادات الكلية، مع نظرة مستقبلية لعام 2017 تتميز بمستويات نمو أقل مقارنة مع السنوات الماضية، وزيادة العجز وتعديلات مالية كبيرة في مناخ يتسم بضغوط على النفقات العامة.

وقالت مجلة ميد في مقال بقلم المدير والشريك في شركة فاليو بارتنرز الايطالية للاستشارات والادارة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا علي غوفين ان دول مجلس التعاون الخليجي ستواجه تحديات وفرصا في 5 مجالات رئيسية، واذا ما تم التعامل معها بنجاح، فإنها قد تعيد مستويات النمو الاقتصادي في المنطقة الى سابق عهدها. ولخصت المجلة هذه المجالات على النحو التالي:

● التطبيقات الفعلية للرؤى الاقتصادية وخطط التحول عبر دول المنطقة:

ينبغي على دول مجلس التعاون المضي والاستمرار في تركيزها على تنفيذ المشروعات والرؤى الاقتصادية والخطط التي وضعت بطريقة مدروسة تستهدف الفترة بين عامي 2020 و2035.

● انشاء خدمات فعالة من حيث التكلفة وذات قيمة مضافة في قطاع الاتصالات: من المعروف أن معظم مشغلي الاتصالات في العالم، والشركات الخليجية ليست استثناء منها، عدا الولايات المتحدة، لا يزالون يحققون معدلات عالية من الأرباح قبل الفائدة والضرائب والاستهلاك واطفاء الديون، ولكنهم لا يتخذون الاجراءات الوقائية ضد انهيار الأرباح والإيرادات التقليدية بسبب سلوك العملاء المتغير بسرعة.

وتقول المجلة انه يجب دمج خدمات الهاتف النقال والانترنت والتلفزيون والخدمات الاخرى ذات القيمة المضافة وبيعها كمنتج واحد للعميل النهائي، مع ضرورة تغيير مسمى «المشترك» الى «الوحدة المدرة للدخل».

● خلق الفرص الوظيفية، وتعزيز قطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة، والعقار، والانشاءات: ان خلق فرص العمل قضية مهمة في دول التعاون نظرا لارتفاع اعداد الوافدين من جهة، وتعاظم شريحة الشباب الذين يتأثرون بارتفاع معدلات البطالة من جهة اخرى. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في التحصيل العلمي في معظم أنحاء المنطقة، فإنه لايزال ثمة عدم تطابق بين المهارات وفرص العمل، الأمر الذي يجعل من الأهمية بمكان اضطلاع القطاع الخاص بتعزيز الدور الذي تلعبه الشرائح المختلفة مثل العقار والنباء والشركات الصغيرة والمتوسطة في خلق الفرص الوظيفية واستدامة الرفاه للمواطنين.

● تجارة التجزئة ولوجستيات البنية التحتية: تباطأت مبيعات التجزئة العام الماضي بسبب ضعف ثقة المستهلك الناجم عن تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الإقليمي وقوة الدولار الأميركي. حيث ينبغي رصد هذا الجانب في مع احتمال تباطؤ نمو المبيعات الى معدلات متواضعة في عام 2017، مع الاخذ بالمبادرات المباشرة في تعظيم الاستفادة من البنية التحتية اللوجستية، ما قد يكون حاسما في تعزيز وتحفيز تجارة التجزئة عبر تسهيل وتطوير تجارة التجزئة وإلغاء التعقيدات والبيروقراطية التي تشوبها، وتسهيل دخول السوق امام شركات الخدمات اللوجستية العالمية للاستفادة من خبراتها وتكنولوجياتها.

● واخيرا، الصناعة المصرفية والاسواق المالية: برغم ان النظام المصرفي الخليجي يتمتع برسملة عالية، الا انه لا يسهم في الانتعاش المالي لدول المجلس، حيث تعاني البنوك من انخفاض هوامش الربح والقيود على السيولة الناجمة عن تقلبات أسعار النفط وانخفاض الإنفاق الحكومي وانخفاض الودائع الحكومية ونقص السيولة النقدية، وهذا الوضع يخلق تحديين رئيسيين امام البنوك الخليجية اولهما اندماج البنوك التي يكثر عددها في مناطق غير مكتظة، ما يجعلها تتنافس بشراسة على نحو يجعل مجالات النمو محدودة جدا. اما التحدي الثاني فيتمثل في الامتثال التنظيمي حيث تخلق التغيرات المستمرة في التشريعات ضغوطا كبيرة على المناخ التشغيلي والامتثال على سبيل المثال لقرارات البنوك المركزية فضلا عن متطلبات الاتفاقيات الدولية.

إصدار 499 رخصة فردية بنمو 12٪

«التجارة»: 560 رخصة تجارية لقطاع شركات الأشخاص في ديسمبر الماضي

14,7 مليون دينار إجمالي الصادرات الكويتية خلال ديسمبر

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية إن إجمالي تراخيص شركات الأشخاص خلال شهر ديسمبر 2016 بلغ 560 رخصة في حين بلغت أعداد التراخيص التجارية الفردية حسب القطاعات الاقتصادية 499 رخصة وبنسبة نمو بلغت 12٪.

وأضافت الوزارة في نشرتها التجارية لشهر ديسمبر الماضي الصادرة امس أن إجمالي الصادرات الكويتية خلال الشهر المذكور بلغت نحو 14,7 مليون دينار استحوذت الدول العربية على 72٪ منها اي بنحو 10,5 ملايين دينار بينما استحوذت بقية دول العالم على 28٪ وبقيمة 4,2 ملايين دينار.

واظهرت النشرة أن العراق احتل مقدمة الدول العربية بقيمة 6,8 ملايين دينار وبنسبة تقدر بـ 64٪ من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية في حين احتلت تركيا مقدمة دول العالم المصدر إليها بنحو 1,5 مليون دينار وبنسبة 37٪، وأوضحت أن أهم المواد المصدرة للدول العربية خلال الشهر تضمنت الأكياس الورقية والألياف الزجاجية والعبوات البلاستيكية إضافة إلى المواد العازلة والبلاستيكية والحلويات بينما تمثلت أهم المواد المصدرة لبقية دول العالم في المنتجات الكيماوية ومواد البولي إثيلين والسيليكون. كما أظهرت النشرة انخفاضا بسيطا في أعداد تراخيص الاستيراد الصادرة في شهر ديسمبر 2016 (الجديدة والمجددة والمؤقتة) بنسبة 2٪ مقارنة بما صدر خلال شهر نوفمبر من نفس العام حيث بلغ إجماليها نحو 1714 ترخيصا، وأن تراخيص الاستيراد العامة الجديدة بلغت 101 ترخيص خلال شهر ديسمبر 2016 مقابل 165 ترخيصا عن نفس الفترة من عام 2015 بانخفاض ملموس يقدر بحوالي 39٪ في حين بلغ عدد تراخيص الاستيراد المؤقتة 793 ترخيصا بنسبة زيادة وصلت الى 46٪ مقارنة ب 545 ترخيصا.

وفيما يخص المؤشرات التجارية للسجل والعلامات والوكالات التجارية أوضحت أن هناك العديد من المؤشرات التجارية التي تعكس الحالة في الاقتصاد الوطني وهذه المؤشرات قد تكون دلالتها مباشرة على حالة الاقتصاد مثل منح الرخص للاستثمارات التجارية ولكن في أحيان كثيرة قد تكون لها دلالة غير مباشرة وتعتبر انعكاسات أيضا لأوضاع اقتصادية قائمة، أما بخصوص الوكالات التجارية فأشارت إلى وجود 178 طلب تسجيل وكالة تجارية خلال ديسمبر 2016 بارتفاع يقدر بنحو 2٪ في حين بلغ قيد الشركات في السجل التجاري 835 معاملة و983 معاملة للعلامات التجارية.

وأوضحت النشرة أن وزارة التجارة قدمت العديد من الدعوم للمواد الإنشائية تقدر بنحو 18 مليون دينار تم صرفها خلال شهر نوفمبر من عام 2016 بارتفاع ملحوظ بلغ 98٪ عن الشهر السابق.